بسم الله الرحمن الرحيم

الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية

بيان حول الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حظي حدث تشكيل اللجنة الوطنية للتربية والتكوين من طرف الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية باهتمام كبير لما كانت تأمله في المشروع المرتقب من إصلاح حقيقي لتعليمنا يعمق ارتباطه بهويتنا المغربية المتمثلة في الإسلام واللغة العربية.

ولقد وجهنا إلى السيد رئيس هذه اللجنة طلبا للحضور في جلسات الاستماع، فلم يسمح لنا سوى بتوجيه مذكرة نضمنها اقتراحات الجمعية حول إصلاح التعليم ، فبعثنا بمذكرة تعزز ذلك التوجه وتروم ترجمته في المناهج الدراسية. ونص هذه المذكرة منشور بمجلة الجمعية«تربيتنا» في عددها الثاني.

وعندما نشر مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين بادرت الجمعية إلى دراسته في المكتب المركزي وبمختلف الفروع، فكان أول ما يقال عن هذا الميثاق هو أنه فاجأنا بمجافاته البارزة للهوية المغربية ومقوماتها الأساسية.

وقبل الدخول في الملاحظات التفصيلية نثمن مع ذلك ما حمله الميثاق من إيجابيات نذكر منها :

1 ـ الربط بين المعرفة النظرية والممارسة العملية وبين التربية والتكوين في مختلف مراحل التعليم، ودعم انفتاح المدرسة على محيطها .

2 ـ وضع استراتيجية واضحة لتعميم التعليم ومكافحة الأمية في الحواضر والبوادي، ولدى الذكور والإناث على السواء، وتوظيف وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في ذلك.

3 ـ دعم جمعيات المدرسين والإداريين بما يسمح لها بتحقيق أهدافها والمساهمة الفعالة في تطوير العمل التربوي.

أما ملاحظاتنا عن سلبيات الميثاق الجديد فهي كما يلي:

أولا: عدم إعطاء دين المغاربة الاعتبار اللازم في بناء الميثاق

1 ـ ففي المبادئ الأساسية جاء الحديث عن المرتكزات الثابتة في حاجة شديدة إلى تركيز أكبر وإثبات أقوى مما تتيحه الصيغ المستعملة، الفضفاضة والقابلة لكل المقاربات والتأويلات المتضاربة، بينما المطلوب في هذا الصدد استعمال عبارات محكمة، محددة الدلالات واضحة المقاصد.

ففي المرتكز الأول استعملت عبارة: «يهتدي نظام التربية والتكوين بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها» بدل عبارات أقوى مثل «يرتكز أو يتأسس نظام التربية والتكوين على مبادئ العقيدة الإسلامية».

واستعملت عبارة:«بمبادئ العقيدة الاسلامية وقيمها» بدل«على الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا».

وفي المرتكز الثاني ورد«يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية» بدل (..ومقدسات هي الإسلام والوطن والملكية الدستورية).

2 ـ تعامل الميثاق مع الإسلام كان باهتا وسطحيا حيثما وقعت الإشارة إليه، مثل عبارة «ويربى المواطنون على الإيمان بالله»، حيث أطلق الإيمان بالله دون تحديد طبيعته الإسلامية ومقتضياته العملية الفردية والجماعية.

ولقد خصص أقل من صفحتين لتحديد المرتكزات الثابتة والغايات الكبرى(أي 10 مواد من 178 مادة) بينما أولى اهتماما أكبر لوضع الإجراءات اللازمة لتجديد مسارات التعليم والتكوين، استجابة للحاجات المادية فحسب. فقد اشتمل على 174 إجراء تنظيميا و19 دعامة ليس من بينها دعامة واحدة تتناول التربية الإسلامية في حين خصص دعامة كاملة للتربية البدنية والأنشطة الموازية.

3 ـ إن الإشارة إلى الإسلام ترفق غالبا بنعوت واستطرادات تلقي عليها ظلالا من التهوين والغموض والارتياب مثل «القيم الدينية» التي لا تعني الإسلام وحده وإنما تشرك معه غيره من الأديان الأخرى السماوية والأرضية على السواء.

ومثل الكلام عن مبادئ حقوق الإنسان دون تقييدها بالانسجام مع تعاليم الإسلام وأخلاقه.

ثانيا: التراجع عن مكتسبات التربية الإسلامية

لقد كان طموحنا كبيرا في أن ينصف الميثاق الجديد مادة التربية الإسلامية التي كان حظها من الحيف والتهميش أكبر من أية مادة دراسية أخرى.

وإذا اعتبرنا التطورات المحدودة وغير الكافية التي حصلت في التعامل مع مادة التربية الإسلامية في السنوات الأخيرة، خطوات هامة على طريق الإنصاف، فإن اتجاه الميثاق الجديد سجل تراجعا واضحا عن بعض تلك الخطوات والمكتسبات كما يبدو ذلك فيما يلي :

1 ـ غياب الحديث في متن الميثاق عن التربية الإسلامية التي نرى أنها ليست مادة كغيرها من المواد الأدبية الأخرى وإنما هي اكثر من ذلك غاية كبرى لتعليمنا برمته.

2 ـ إغفال أهداف التربية الإسلامية عند تحديد مواصفات المتعلم المراد إعداده في مختلف المراحل التعليمية والاكتفاء بذلك فقط في التعليم الأولي والإبتدائي.

أما في المرحلة الإعدادية فلا ذكر لأي هدف يمكن إرجاعه إلى تلقي التلميذ لدروس مادة التربية الإسلامية، والتي يبدو أن التربية على حقوق الإنسان قد أخذت محلها أو اعتبرت جزءا منها، ففي المادة 68 ورد ما يلي:«معرفة الحقوق الأساسية للإنسان وحقوق المواطنين المغاربة وواجباتهم».

ونفس الغياب نجده في المرحلة الثانوية حيث لا حديث إلا عن المواصفات التأهيلية للحياة المهنية.

ومن ثمة، فإن الناظر في مواد دعامة إعادة الهيكلة وتنظيم أطوار التربية والتكوين، يكاد يجزم باختفاء التربية الإسلامية عن منهاج المرحلة الثانوية بل والإعدادية أيضا أو أنها أبقي عليها في صورة لا تسترعي الاهتمام ولا أثر لها في حياة النشء.

3 ـ إن اعتماد الميثاق لمعيار الأساسي والتكميلي في تصنيف المواد الدراسية داخل التخصصات سيلغي مادة التربية الإسلامية من قائمة المواد الممتحن فيها وطنيا أو جهويا، الأمر الذي من شأنه إقبار هذه المادة والإجهاز على مكتسباتها الحالية .

وأمام هذا الوضع الحرج جدا نرى ضرورة التذكير بما يلي:

أ ـ إن مادة التربية الإسلامية وهي من مواد الهوية المغربية الأساسية تفرض خصوصيتها أن تدرس فيما لا يقل عن ساعتين في الأسبوع بجميع المستويات والشعب، وبحصص متساوية بينها باعتبار تساوي حاجة جميع التلاميذ ـ بغض النظر عن تخصصاتهم ـ إلى معرفة أمور دينهم والاهتداء بهديه والتخلق بأخلاقه.

ب ـ انطلاقا من طبيعة هذه المادة التي تعد المحور الرئيسي لتربية المسلم وتأهيله للحياة، فإنه يلزم أن تدرج ضمن المواد الأساسية في منهاج كل مرحلة تعليمية من الروض إلى الجامعة وأن يزاد في معاملها وأن يكون الامتحان فيها على أعلى مستوى.

ج- إن جميع المواد الدراسية معنية بالمساهمة في تحقيق أبعاد التربية الاسلامية بمفهومها الشامل الذي يستوعب كل مادة كيفما كان نهجها المتميز ومضمونها الخاص.

ثالثا: التراجع عن التعريب

أشار الميثاق في المرتكزات الثابتة إلى تمكين المغاربة من التواصل باللغة العربية تعبيرا وكتابة والتفتح على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، لكنه فيما بعد سار في الاتجاه المعاكس لتحقيق هذه الغاية .

1 ـ ففي الدعامة التاسعة أعطى الأولوية لتدريس اللغات الأجنبية حيث استهدف إتقان التلاميذ لها، في حين جعل نصيب اللغة العربية هو فقط تحسين التدريس والاستعمال.

2 ـ وزاحم تدريس اللغة العربية بإدراج تعلم لغتين أجنبيتين بالمرحلة الابتدائية، الأولى ابتداء من السنة الثانية من السلك الأول ابتدائي واللغة الثانية ابتداء من السنة الخامسة ابتدائية.

وهذا الاختيار فضلا عن كونه شاذا تجاه اللغة الرسمية للبلاد فإنه مفض في النهاية إلى الانسلاخ عن الذاتية المغربية والارتماء في أحضان الثقافة الغربية والوقوع في التبعية السلبية للآخر.

3 ـ دعم تدريس اللغات الأجنبية عبر تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية في المرحلة الثانوية باللغة المعتمدة في التعليم الجامعي.

وإذا اعتبرنا التقوية الوظيفية التي تحظى بها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة تبين لنا حجم التراجع الذي سيفرض على اللغة العربية، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى تعريب الجامعة وتوسيع مجال استعمال العربية الفصحى في الإعلام والإدارة والإقتصاد.

رابعا : تهميش التعليم الأصيل

رغم تنصيص الميثاق الجديد على التعليم الأصيل وتخصيصه بهيكلة مستقلة إلا أن ذلك كله ظل مشوبا بغموض كبير وتشكيك في الصفة الجامعية للتعليم الأصيل بجامعة القرويين وشعب الدراسات الإسلامية بكليات الآداب.

وبهذا تكتمل صورة الحيف اللاحق بالمادة الاسلامية في الميثاق الجديد، والذي ندعو الجهات المسؤولة إلى رفعه أثناء عملية التنزيل، وتأخير تطبيق هذا الميثاق إلى موسم 2001-2002 حتى يتم تدارك ما لوحظ فيه من خلل وقصور.

كما نؤكد أن كل محاولة لإصلاح نظام التربية والتكوين في غياب البناء على أساس ذاتيتنا دينا ولغة لا يعدو أن يكون استمرارا في الطريق الذي أدى بتعليمنا إلى الكارثة.

وإننا لنخشى أن يؤدي تطبيق هذا الميثاق في صورته الحالية إلى الفشل الذريع في إنقاذ نظامنا التعليمي من درك الإخفاق الشامل وزيادة أزمات بلدنا الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.■

عن المكتب المركزي
الرئيس : عبد الإله الحلوطي